

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥٤

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ (غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	أيرلندا السيدة موران
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد داي بنغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيد دو ريفيير
	كينيا السيدة مبابو
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	النرويج السيدة يول
	الهند السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غيرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن مالي (S/2022/731)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-63750 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/731)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/731، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما مرة أخرى بالحالة في مالي. وفي البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس الآخرين، على دعمكم المستمر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبما أن تقرير الأمين العام (S/2022/731) معروض على أعضاء المجلس بالفعل، سأركز على التطورات الرئيسية في مالي وجهود البعثة منذ حزيران/يونيه.

أولا، وكما ورد في تقرير الأمين العام، فقد أحرز تقدم كبير في التحضير للانتخابات في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه

في أوائل تموز/يوليه بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية. وخلال فترة ما قبل الاستفتاء الدستوري المقرر إجراؤه في آذار/مارس ٢٠٢٣، عقدت اللجنة المسؤولة عن صياغة الدستور، التي بدأت عملها في أواخر حزيران/يونيه، سلسلة من المشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في مالي في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وتُوج ذلك العمل بتقديم مشروع الدستور إلى الرئيس الانتقالي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. ويستند مشروع الدستور إلى توصيات الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

وينص المشروع أيضا على إنشاء برلمان مؤلف من مجلسين، وذلك بإنشاء مجلس وطني أعلى، ويعترف بالطرق البديلة لتسوية المنازعات ويتضمن أحكاما من شأنها أن تسهل إلى حد كبير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥، الناتج عن عملية الجزائر. ومن المتوقع أن يعتمد مجلس الوزراء مشروع الدستور بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ثم يطرح للاستفتاء.

وعقب اعتماد القانون الانتخابي في حزيران/يونيه ودخوله حيز النفاذ فيما بعد، اتخذت أيضا خطوات لإنشاء هيئة واحدة، هي الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات. وعُين أعضاء الهيئة الـ ١٥ رسميا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وستشرع الهيئة الآن في تفعيل مختلف الهياكل الوطنية والإقليمية والمحلية ووحدات التنسيق داخل البعثات الدبلوماسية والقنصلية لمالي في الخارج.

وأود أيضا أن أضيف أن آلية رصد الجدول الزمني للإصلاح السياسي والانتخابي، التي تشارك فيها الأطراف المالية وتضم عددا من الوزراء، بمن فيهم السيد ديوب، والشركاء متعددي الأطراف المعنيين، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في مالي، تعمل الآن بكامل طاقتها على الصعيدين التقني والسياسي على حد سواء. وقد اجتمعت لجنتها التوجيهية أربع مرات حتى الآن، وعُقد آخر اجتماع لها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

ولذلك، فإن تلك التطورات جديرة بالثناء، ولكن من الواضح أيضا أن نجاح العملية الانتخابية سيتوقف على العديد من العوامل، بما في

اللجنة أن يمهّد الطريق لبدء العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبالتوازي مع ذلك، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ولجنتا مالي المسؤولتان، على الترتيب، عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتكامل، بزيارات إلى المناطق لتقييم الظروف اللوجستية والتقنية اللازمة لبدء عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا بد لي من أن أضيف هنا أن تلك الزيارات لاقت استحسانا كبيرا، من جانب السلطات المحلية والسكان المحليين على السواء.

وهنا أيضا، وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تشارك فيها بنشاط إلى جانب الأطراف الأخرى في عملية الوساطة الدولية، التي تقودها الجزائر. وبالإضافة إلى رصد وقف إطلاق النار على أساس مستمر، تستخدم البعثة مساعيها الحميدة وتقدم دعما تقنيا ولوجستيا وماليا كبيرا لتنفيذ عملية السلام.

أخيرا، فيما يتعلق بالحالة في وسط مالي، اعتمدت الحكومة المالية في ٢٤ آب/أغسطس استراتيجية لتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة، وهي استراتيجية، كما يعلم المجلس، كانت طلبا قديما لمجلس الأمن. وتستند الاستراتيجية إلى أربعة محاور هي: السلام والأمن والتماسك الاجتماعي؛ والحوكمة والعدالة؛ والإنعاش الاقتصادي والإنساني؛ والتواصل والتعاون. وبالإضافة إلى تقديم الدعم لوضع تلك الاستراتيجية، تعمل بعثة الأمم المتحدة أيضا على مواءمة أنشطتها مع أولويات الاستراتيجية. ويبين مخطط لأنشطتنا حتى الآن أن هناك أكثر من ١٠٠ مشروع، بعضها اكتمل وبعضها الآخر قيد التنفيذ أو مخطط له، تتماشى مع استراتيجية الحكومة وتغطي مجالات مثل التدريب وإعادة تأهيل البنية التحتية والمصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السلطات الانتقالية تنفذ برنامجا إصلاحيا أكثر طموحا، وفقا لتوصيات الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح، لتحسين الحوكمة في مالي. وكما يعلم المجلس، فإن التحديات وأوجه القصور المتصلة بالحوكمة التي يعود تاريخها إلى

ذلك توافر الموارد المالية واللوجستية وتطور الحالة الأمنية، التي تؤثر على جميع مراحل الدورة الانتخابية. وسيكون من المهم أيضا تعزيز شمولية العملية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المالية أجرت في الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ست جولات من المشاورات مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن مختلف جوانب العملية الانتخابية. وتشارك بعثة الأمم المتحدة في مالي وفريق الأمم المتحدة القطري بنشاط في دعم العملية الانتخابية وتقديم الدعم التقني واللوجستي الهام، كما يشاركان في آلية المتابعة. ويجري حاليا وضع اللامسات الأخيرة على خطة متكاملة للدعم الانتخابي للدورة الانتخابية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤.

منذ آب/أغسطس، حدثت تطورات مشجعة في عملية السلام. ففي أوائل ذلك الشهر، عُقد الاجتماع الرفيع المستوى لصنع القرار بعد طول انتظار وأسفر عن اعتماد اقتراح الحكومة بإدماج ٢٦ ٠٠٠ مقاتل في قوات الدفاع والأمن المالية وغيرها من هياكل الدولة في مالي. وخلال الاجتماع، تم التوصل أيضا إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما في الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتنفيذ الاتفاق. وفي وقت لاحق، عقدت لجنة متابعة الاتفاق اجتماعين، اجتماع وزاري في ٢ أيلول/سبتمبر برئاسة وزير خارجية الجزائر لعمامرة واجتماع عادي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، إيدانا باستئناف عمل ذلك الهيكل، الذي يشكل عنصرا أساسيا للحوار بين الأطراف المالية ويضمن التفاعل بينها وبين الوسطاء الدوليين. وأود أيضا أن أضيف أن ثلاثا من اللجان الفرعية الأربع التابعة للجنة متابعة الاتفاق قد استأنفت عملها أيضا. ومن المتوقع أن تجتمع اللجنة الفرعية الأخيرة قريبا.

ويجري اتخاذ خطوات لمتابعة نتائج الاجتماع على مستوى صنع القرار، مع التركيز بوجه خاص على تفعيل اللجنة المخصصة المسؤولة عن تقديم توصيات، على أساس كل حالة على حدة، بشأن كيفية إدارة مسألة كبار أعضاء الحركات الموقعة، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة التسلسل القيادي. وقد تمت الموافقة على اختصاصات تلك اللجنة، ويُنتظر تعيين أعضائها قريبا. ومن شأن الإنجاز الناجح لعمل تلك

جوية باستخدام طائرات أجنبية لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع فوق منطقة ثلاثي في أيلول/سبتمبر لتحديد المواقع التي يوجد فيها نازحون داخليا تقطعت بهم السبل في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في ٦ أيلول/سبتمبر بين تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن الاحتياجات على أرض الواقع تفوق بكثير قدرات البعثة بمواردها الحالية. وتؤكد الحالة الأمنية السائدة في ميناكا ومنطقة غاو الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين البعثة وقوات مالي. وتشير أيضا إلى الحاجة الملحة إلى استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونشر الجيش المعاد تشكيله، لأن ذلك سيعزز إلى حد كبير قدرة الدولة المالية على التصدي للتحديات الراهنة.

ولا تزال الحالة الأمنية في وسط البلد هشة أيضا. وعلى الرغم من أن قوات الدفاع والأمن المالية تواصل ممارسة الضغط على الجماعات المنتسبة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فإن العناصر المتطرفة تحتفظ بالقدرة على شن هجمات منسقة على القوات المسلحة المالية وتخريب البنية التحتية وترويع المجتمعات المحلية من خلال الهجمات الانتقامية. ومن الأمثلة على ذلك الهجمات المنسقة على القوات المسلحة المالية في عدة مواقع في تموز/يوليه، والهجوم على قرية دياساغو في حزيران/يونيه، والحصار الذي فرض من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر على الطريق الوطني ١٦، وهو طريق إمداد رئيسي، مما أعاق حرية التنقل وأوقف الأنشطة التجارية. ومما يؤسف له أن عدد الهجمات التي تستهدف الجزء الجنوبي من البلد قد ازداد أيضا.

ولئن كانت مكافحة الإرهاب تشمل بالضرورة عنصرا عسكريا وأمنيا، فمن الواضح أنه لا يمكن تحقيق نتائج دائمة ما لم يتم استيفاء شرطين أساسيين. الأول هو ضرورة استكمال هذه الجهود باستعادة سلطة الدولة وإعادة بناء الثقة مع المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، سيكون التنفيذ الكامل للاستراتيجية المالية المعتمدة حديثا لتحقيق الاستقرار في المنطقة الوسطى والجهود المماثلة في أماكن أخرى من البلد أمرا حاسما. وثانيا، من الضروري بذل كل جهد ممكن

سنوات عديدة تكمن في صميم الأزمة في مالي. ونخطط للعمل عن كثب مع الحكومة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لنرى كيف يمكننا دعم خطة الإصلاح الشامل.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التطورات التي أبرزتها للتو تتابع في ظل حالة أمنية وإنسانية وحقوقية صعبة جدا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين في أجزاء كبيرة من البلد. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، لا يزال الأمن غير مستقر في وسط مالي وفي منطقة الحدود الثلاثية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ومنذ آذار/مارس، حدثت زيادة حادة في أنشطة العناصر المتطرفة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقتي ميناكا وغاو. وتستغل الجماعات المتطرفة الثغرات الأمنية التي تسعى القوات المالية جاهدة إلى ملئها ونقاتل من أجل السيطرة على الأراضي، فيما تستهدف القوات المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة على حد سواء.

وفي هذا السياق، تسعى بعثة الأمم المتحدة جاهدة إلى توفير حماية أفضل للمدنيين، مع مراعاة المسؤولية الرئيسية للدولة في هذا الصدد. ففي ميناكا، على سبيل المثال، منذ أن قدمت آخر إحاطة إلى المجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9061)، عززت البعثة وجودها بإعادة نشر سرية كان مقرها في البداية في أنسونغو، مما مكن من زيادة الدوريات البرية في المدينة والمناطق المحيطة بها بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة لمالي فيما تضطلع البعثة بعمليات مماثلة. كما تمت تعبئة العتاد الجوي المسلح المتمركز في تمبكتو لتنفيذ عمليات ردع في المنطقة، وكذلك في منطقة غاو، الأمر الذي عزز استجابتنا الجماعية للحالة الأمنية.

وتتعلق تدابير أخرى بنشر دوريات بعيدة المدى، بما في ذلك، حاليا، في منطقة ثلاثي ودائرة أنسونغو في منطقة غاو، وتفعيل أفرقة متكاملة، كما كان الحال في ٥ أيلول/سبتمبر، عندما قاد رئيس مكتب غاو بعثة إلى بلدة أنسونغو لتقييم الحالة الإنسانية في المنطقة في أعقاب تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية. كما نفذت البعثة عمليات

وقد أدت البيئة الحالية إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد. وارتفع عدد النازحين داخليا من ٣٥٠ ٠٠٠ إلى أكثر من ٤٢٢ ٠٠٠ شخص في الوسط والشمال، في حين فر أكثر من ١٧٥ ٠٠٠ لاجئ مالي إلى البلدان المجاورة. ويواجه أكثر من ١,٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو رقم قد يرتفع إلى ٢,٣ مليون شخص بحلول تشرين الثاني/نوفمبر. ويعاني أكثر من ١,٢ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وبحلول شهر أيار/مايو، كانت أكثر من ١ ٩٥٠ مدرسة في مالي قد أغلقت أبوابها بسبب انعدام الأمن، مما أثر على ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل، لا سيما في المناطق الوسطى من مالي. والجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتلبية تلك الاحتياجات يعوقها الافتقار إلى التمويل الكافي والمستدام. وحتى الآن، لم يُحصل سوى ٣٠ في المائة من المبلغ المطلوب لعام ٢٠٢٢ وقدره ٦٨٦ مليون دولار.

وفي ضوء تلك التطورات، أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الحالة في مالي لا تزال تستحق اهتماما وتعاون دوليين مستدامين، لا سيما من قبل المجلس، الذي دعم بلا تردد على مدى السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك استقرار البلد. لقد أظهر شعب مالي قدرة كبيرة على الصمود في خضم تحديات متعددة. وهو يواصل المضي قدما ولديه رغبة قوية في السلام والاستقرار. وتستحق جهوده الدعم الكامل من المجتمع الدولي. ويجدر التأكيد على أن تحقيق الاستقرار في مالي شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وفي ظل هذه الخلفية، ستواصل البعثة بذل كل ما في وسعها لتعزيز فعالية استجابتها. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى التعجيل بتوفير القدرات غير المتوافرة منذ أمد طويل. وقد أظهرت البعثة قدرة غير عادية على الصمود، نظرا لبيئتها التشغيلية الصعبة. ونحن نستخدم مواردنا بأكبر قدر ممكن من الإبداع والمرونة، وببذل رجالنا ونساؤنا في الميدان جهودا كبيرة لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هذا التصميم بديلا عن الأصول التي نحتاج إليها بشدة للقيام بعملنا.

لضمان تنفيذ العمليات العسكرية التي تقودها الحكومة بما يتماشى مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات. ولا يمكن أبدا التأكيد على هذه النقطة بما فيه الكفاية.

وستواصل البعثة، من جانبها، رصد أي تقارير عن انتهاكات وتجاوزات مزعومة والتحقيق فيها. وخلص آخر تقرير فصلي عن حقوق الإنسان للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه إلى أن العدد الإجمالي للانتهاكات قد انخفض وأن الجماعات الإرهابية هي المرتكبة الرئيسية لها. وسيُنشر التقرير الفصلي المقبل الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر في الأسبوعين المقبلين. ومسار العمل هذا عنصر حاسم في ولايتنا، على النحو الذي حدده المجلس، والغرض الوحيد منه هو الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار الدائمين. ولذلك، نتطلع إلى التعاون الكامل من جانب السلطات المالية في تنفيذ ذلك الجانب من ولايتنا.

وبهذه الروح، تدعم البعثة بالتوازي مع ذلك مبادرات السلطات المالية الرامية إلى توطيد احترام حقوق الإنسان وتعزيز مكافحة الإقالات من العقاب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة ١٣ تدريباً في مجال حقوق الإنسان لقوات الأمن وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين. ويتصل أحد الأمثلة على ذلك بالمشروع بين البعثة ومقر قيادة أركان الجيش، الذي بدأ في شباط/فبراير العمل على كفالة إدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في تخطيط العمليات العسكرية وتنفيذها، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لمؤسسات تدريب أفراد الدفاع في مالي. وتقدم البعثة أيضا المساعدة التقنية لتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وغيرها من المسائل ذات الصلة. وبدعم تقني من البعثة، اعتمدت وزارة العدل وحقوق الإنسان في ١٢ أيلول/سبتمبر سياسة جنائية وطنية واستراتيجية للملاحقة القضائية بشأن الجرائم المتصلة بالإرهاب. وتواصل البعثة تقديم الدعم في مجال القضاء العسكري، وكذلك إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

التوصل إلى اتفاق بين السلطات المالية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، بهدف العودة إلى النظام الدستوري وتنظيم الانتخابات بحلول فبراير/شباط ٢٠٢٤. وكان سن قانون الانتخابات نقطة انطلاق، وتمت صياغة مشروع دستور سيطرح للاستفتاء في المستقبل القريب. وفي أيلول/سبتمبر، اجتمعت لجنة رصد الاتفاق للمرة الأولى منذ أكثر من عام، مع زخم حاسم قدمته الجزائر لتحقيق هذه الغاية.

تلك الخطوات مهمة ويجب أن تؤدي إلى نتائج ملموسة وسريعة، لأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وعودة الديمقراطية لا يمكن أن يأتي إلا من الأطراف المالية نفسها. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعمها، على النحو المنصوص عليه في ولايتها.

أشيد بالرجال والنساء الذين خدموا في البعثة منذ إنشائها قبل تسع سنوات. وبعثة الأمم في مالي من بين أخطر بعثات الأمم المتحدة. وفي كل عام، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نتحمل مسؤولية تجديد ولايتها، لأننا نعتقد أن هذا الالتزام جدير بالاهتمام من أجل حماية الشعب المالي وحقوقه، وتحقيق المصالحة الوطنية، والسلام والاستقرار في المنطقة.

وهذا يقودني إلى رسالتي الثانية، وهي أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اليوم في خطر. والتهديد، أولاً وقبل كل شيء، تهديد أمني. وتقوم الجماعات الإرهابية بتوسيع نطاق انتشارها وزيادة عدد ضحاياها. وندعو مالي إلى تجديد التعاون والثقة مع شركائها في المنطقة دون الإقليمية بغية تشكيل جبهة موحدة ضد ذلك التهديد العابر للحدود.

يؤثر هذا التهديد أيضاً على بعثة الأمم المتحدة التي فقدت تسعة من حفظة السلام منذ حزيران/يونيه. وأتقدم بالتعازي إلى تشاد، التي كانت في حالة حداد أمس، وإلى مصر وغينيا والأردن وأسر الضحايا. وسيكون من غير المقبول تعريض حفظة السلام لهذه المخاطر بدون التعاون الكامل والقوي من جانب الدولة المضيفة، وفقاً لاتفاق

وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن فعالية البعثة تتوقف على حد كبير أيضاً على مدى التعاون الذي نلقاه من السلطات المالية. وقد رحبتُ بنتائج الاجتماع التنسيق الذي عقد مع السلطات المالية في أوائل آب/أغسطس، وهو ما مهد الطريق لاستئناف عمليات التناوب وما تلاه من إنشاء لجنة تقنية للنظر في مختلف جوانب شراكتنا. والبعثة ملتزمة بالتعاون البناء مع السلطات المالية للتصدي للتحديات المطروحة وكفالة الشفافية الكاملة وتهيئة البيئة اللازمة لتنفيذ ولايتها بنجاح، بما في ذلك ما يتعلق بحرية التنقل، وفقاً لاتفاق مركز القوات. لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى للعمل معا وبصورة عاجلة من أجل تحقيق تطلعات شعب مالي والمنطقة على نطاق أوسع.

يوم أمس، وكما حدث للأسف في كثير من الأحيان طوال فترة نشر البعثة، وقع انفجار آخر لجهاز متفجر يدوي الصنع، مما أسفر عن مقتل أربعة من حفظة السلام التابعين لنا وجرح اثنين آخرين. وهم ينضمون إلى العدد الكبير من الجنود الماليين وأولئك التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الجنود الدوليين، فضلاً عن عدد لا يحصى من المدنيين الماليين، الذين جادوا بأرواحهم في مسعانا الجماعي من أجل السلام. وهذا تذكير صارخ بحقيقة أن المجتمع الدولي وشعب مالي جميعاً في قارب واحد. وبوسعنا أن نكسب هذه المعركة معاً، والأمم المتحدة توفر أفضل إطار لإحلال السلام الدائم في مالي ومنطقة الساحل الأوسع، على الرغم من القيود المتأصلة في حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد واني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص على إحاطته، وأن أرحب بمشاركة وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

سأتوخى الإيجاز في كلامي. إن مالي اليوم تقف عند مفترق طرق. وقد اتخذت الخطوات الأولى في الأشهر الأخيرة. وفي تموز/يوليه، تم

بجهاز متفجر مرتجل قبل بضعة أيام. ونعرب أيضا عن أعمق تعازينا لأسر حفظة السلام من البلدان الأخرى المساهمة بقوات، وهي مصر وغينيا والأردن، لفقدان أبنائها من حفظة السلام في الأشهر الأخيرة. وندين بشدة تلك الهجمات وندعو السلطات المالية إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم النكراء إلى العدالة وإقرار المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

في الأشهر الأخيرة، أحرزت الجهود الجارية للتعجيل بالعملية الانتقالية في مالي بعض التقدم الكبير، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2022/731). وقد اتفقت السلطات المالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الإطار الزمني الانتقالي؛ واعتماد قانون الانتخابات؛ وإنشاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات؛ وبدأت عملية صياغة دستور جديد.

ونرحب بتلك التطورات الإيجابية. ونعتقد أن تلك التدابير توفر أساسا متينا للعملية الانتقالية وللاستعادة النظام المدني في نهاية الفترة الانتقالية في عام ٢٠٢٤. وننقسم مع الآخرين الأعراب عن التقدير للمشاركة الثابتة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي.

لا يزال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥ أساسيا لإحلال السلام الدائم في شمال مالي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعقود في آب/أغسطس وبدورة لجنة رصد الاتفاقات التي عقدت في ٢ أيلول/سبتمبر. وقد ضمت تلك الاجتماعات الحركات الموقعة على الاتفاقات والسلطات الانتقالية. وينبغي لأي قرار بشأن إدماج المقاتلين السابقين على مرحلتين، إذا ما نفذ في الوقت المناسب، أن يسهم إسهاما إيجابيا في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في شمال مالي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لبسط سلطة الدولة على البلد، ولا سيما الجهاز المدني والأمني، نظرا لتدهور الحالة الأمنية.

واصلت الجماعات الإرهابية، مثل عناصر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، الذين يتم تلقينهم الأيديولوجيات الإرهابية لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية

المقر والقرارين ٢٥١٨ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٩ (٢٠٢١). بيد أننا نلاحظ بعض العقبات التي تعترض أنشطة البعثة. تشعر فرنسا بقلق شديد إزاء تقرير الأمين العام (S/2022/731) الذي يشير فيه، بصفة خاصة، إلى ٢٠ حالة من حالات القيود المفروضة على التحركات البرية للبعثة و ٢٢ حالة من حالات القيود المفروضة على تحركاتها الجوية. النقطة الأخيرة مثيرة للقلق بشكل خاص، لأن الإجلاء بطائرة هليكوبتر في بعض الأحيان يمثل الطريقة الوحيدة لإنقاذ جندي مصاب.

هناك أيضا مسألة العمليات التي تقوم بها القوات الوطنية بدعم من مرتزقة مجموعة فاغنر. والتقارير المتعلقة بعدد الضحايا المدنيين بالغة الخطورة لكونها تستهدف مجتمعات محلية معينة على وجه الخصوص. ونحث السلطات المالية على ضمان محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات على أفعالهم وإنهاء التحقيقات التي أعلن عنها.

وتدعو فرنسا اجتماع الاستعراض الاستراتيجي الذي سينعقد في كانون الثاني/يناير إلى تقديم إجابات واضحة على تلك الأسئلة ووضع جميع الخيارات على الطاولة. ويشكل الاستعراض فرصة لإجراء مناقشة صريحة مع السلطات المالية، سواء بشأن توقعاتها من بعثة الأمم المتحدة، أو بشأن التزامها أيضا بضمان تمكن البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملا.

لا أحد يريد لبعثة الأمم المتحدة أن تغادر مالي. وتبين استطلاعات الرأي أن البعثة تحظى بتقدير كبير في المناطق النائية لما تقدمه من دعم أمني ولدورها الإنساني.

نحن نعول على روح المسؤولية لدى السلطات الانتقالية في عدم التعجيل برحيل الشعب المالي أول ضحاياه.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد القاسم واني، على إحاطته. وأرحب أيضا بوجود وزير خارجية مالي في جلسة اليوم.

في البداية، اسمحو لي أن أعرب عن أعمق تعازينا للأسر التكلّى الأربع من حفظة السلام التشاديين الذين فقدوا أرواحهم في هجوم

دعماً لشعب مالي في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية على نحو دائم.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بوزير الخارجية ديوب في هذه الجلسة. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته. ومن خلال الإحاطة، يمكننا رؤية أنه أُحرز تقدم إيجابي في النهوض بالانتقال السياسي وعملية السلام ومكافحة الإرهاب في مالي. وهذا نتيجة للجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي. ومن المهم الآن توطيد الزخم الإيجابي الحالي وإضفاء زخم جديد باستمرار على الجهود الرامية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والتنمية الدائمين.

أولاً، يلزم اتخاذ تدابير متعددة على مختلف المسارات من أجل تعزيز العملية السياسية. وقد وضعت الحكومة خريطة الطريق الانتقالية وأنشأت منظمات دستورية وبدأت العمل الدستوري وانخرطت في مشاورات سياسية. وتشكل هذه الإجراءات تقدماً ملموساً. ونأمل أن تعمل الأطراف على ذلك الأساس وأن تنفذ نتائج مؤتمر التعمير الوطني وأن تدفع قدماً بالإصلاح السياسي بغية إيجاد وتهيئة ظروف مواتية للانتقال، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره (S/2022/731).

وفي غضون ذلك، وكما ورد في تقرير الأمين العام في تقريره، يكتسي نفس القدر من الأهمية العمل المتعلق بتوطيد الحكومة المركزية وتحسين الجهاز القضائي وتعزيز سبل عيش الناس والنهوض بالوئام العرقي وهو يتطلب بذل المزيد من الجهود. والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مدعوان إلى تقديم الدعم للحكومة في وضع استراتيجية إنمائية تتناسب مع ظروفها الوطنية وتعزيز بناء قدراتها وتوطيد التنمية المستدامة من أجل إرساء أساس متين للسلام الدائم. ويسرنا أن نرى انضمام مالي من جديد إلى الأسرة الكبيرة في غرب أفريقيا بعد رفع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للجزءات. ونأمل أن تعمل بلدان المنطقة لتحقيق نفس الهدف وأن تحافظ معاً على السلام والوحدة الإقليميين.

في العراق والشام، تحقيق مكاسب في مالي. ومع أنه تم نشر قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال، إلا أنها لم تتمكن من منع تلك الجماعات الإرهابية من التوسع إلى غرب مالي وجنوبها، بما في ذلك المراكز الحضرية. وتزايدت الهجمات الانتقامية في الأشهر الأخيرة مستهدفة السكان المدنيين أيضاً. وقد أوضح الممثل الخاص للأمين العام ذلك بالتفصيل في إحاطته الإعلامية. وهذا تصعيد خطير ولا يمكن تجاهله. ولا بد من إيلاء أولوية عليا لتحدي الإرهاب في مالي والتعامل معه بنفس المستوى من الإلحاح الذي يجري به التعامل مع البؤر الساخنة العالمية الأخرى التي تواجه آفة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها بلدان المنطقة لتعزيز فعاليتها بوجه عام.

لا يزال دور بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حاسماً في مساعدة مالي على تحقيق الاستقرار. ولا تزال البعثة تعمل في بيئة يكتنفها تهديد متزايد ومتماثل من حيث الخطورة. وبينما نقدر الجهود المبذولة لمعالجة مسائل السلامة والأمن المتعلقة بحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، من المهم بنفس القدر ألا ننقل كاهل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بعمليات مباشرة تتصل بمكافحة الإرهاب. ويتعين على قوات الأمن الوطنية أن تضطلع بعمليات مكافحة الإرهاب تلك، التي لديها فهم أفضل للتضاريس والديناميات المحلية. ونشجع البعثة أيضاً على زيادة مواردها لسد مواطن القصور الناشئة عن انسحاب القوات الدولية من مالي.

في الختام، إن الأزمة في مالي متجذرة في التحديات المنهجية المتعددة الأبعاد. ولا يمكن معالجة مواطن القصور القائمة منذ أمد بعيد في الهيكل الإداري والدستوري والأمني في ظل انعدام الاستقرار السياسي. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم للأزمة في مالي إلا من خلال عملية سياسية تقودها مالي وتمسك بزمامها، شريطة أن تكون عملية تمثيلية وشاملة للجميع. ومن المهم أن يتضامن المجتمع الدولي مع شعب مالي في هذه الأوقات الصعبة. ولا تزال الهند ثابتة في

ما فتئت بعثة الأمم المتحدة تنمو منذ إنشائها، مع تزايد الولايات في جميع القطاعات. وقد حد ذلك، بدرجة ما، من مواردها وأثر على قدرتها على التنفيذ الكامل لولايتها الأساسية. ونأمل أن تقوم الأمانة العامة، تماشياً مع تقييم البعثة، بالمراعاة التامة لرأي الحكومة وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات البلد وأولوياته لدى تقديم مقترحات بشأن تبسيط ولاية البعثة وتحسينها وأن تخصص الموظفين والموارد على نحو رشيد بغية تعزيز قدرتها على الوفاء بولايتها وكفالة فعالية عملها.

في يوم الإثنين، قُتل عدد من حفظة السلام التشاديين في هجوم. ومن المحزن حقاً أن نرى هذا. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على التعامل مع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وأن تزيد من قدرتها على القيام بعمليات الإجلاء الطبي. وبصفتنا رئيساً مشاركاً لمجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، عقدنا مع البرازيل وإندونيسيا ورواندا حلقة دراسية في الشهر الماضي بشأن هذه المسألة وحققنا نتائج طيبة. ويجب أن نحول توافق آراء الدول الأعضاء إلى إجراءات ملموسة داخل البعثة بغية توفير حماية أفضل لحفظة السلام.

تولي الصين أهمية كبيرة للشواغل المشروعة لمالي فيما يتعلق بالسيادة الوطنية والأمن والتنمية، وتؤيد أن يختار الشعب بشكل مستقل مساراً مناسباً للتنمية. ونحن مستعدون، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لزيادة مساهمتنا في جهود البلد للحفاظ على وحدته الوطنية وحماية السلام والتنمية.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته وقيادته. ونرحب أيضاً بمشاركة وزير الخارجية ديوب.

بما أن هذه هي آخر جلسة إحاطة دورية عن مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، أود أن أتشاطر ثلاث أفكار بشأن السنوات الماضية.

ثانياً، يجب أن نكثف مكافحة الإرهاب وأن نحافظ على الاستقرار. وقد عقدت الأطراف المعنية مؤخرًا اجتماعاً رفيع المستوى لصنع القرار بغية تعزيز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وما فتئت الحكومة منهمكة في مكافحة الإرهاب وكشفت النقاب عن استراتيجية شاملة لكفالة الاستقرار في المنطقة الوسطى. وينبغي الإشادة بهذه الجهود. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم الملموس للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار، وأن يحترم حق البلد في تنفيذ تعاونه الخارجي فيما يتعلق بالأمن بصورة مستقلة.

ومع ذلك، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة تعزيز دعمها لتنفيذ اتفاق السلام والحفاظ على الاستقرار المركزي وحماية المدنيين. فهذه هي ولاياتها الأساسية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة، لدى اضطلاعها بولايتها في مجال حقوق الإنسان، أن تلتزم آراء الحكومة وأن تواصل التواصل والتعاون الوثيق مع الحكومة.

وفي الوقت نفسه، فإن لمكافحة الإرهاب في مالي تأثيراً مباشراً على الاستقرار العام لمنطقة الساحل. وقد طلب الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي معاً من الرئيس السابق للنيجر إيسوفو إجراء تقييم شامل لمسألة الساحل. وتؤيد الصين ذلك الجهد وتأمل أن يأخذ التقييم في الاعتبار شواغل جميع الأطراف وأن يقدم توصيات عملية للتعاون على مكافحة الإرهاب بين منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

ثالثاً، من المهم دعم زيادة التنسيق والاتصال بين بعثة الأمم المتحدة ومختلف قطاعات المجتمع وأن يجري العمل في تآزر. وقد فعلت بعثة الأمم المتحدة الكثير لدعم الانتقال السياسي وتوفير الدعم اللوجستي والتشغيلي لجيش مالي وحماية المدنيين.

ويسر الصين أن ترى بعثة الأمم المتحدة قد حلت على النحو المناسب مسألة تناوب أفرادها مع الحكومة. ونأمل أن يواصل الطرفان تعزيز الاتصالات وتحسين الثقة المتبادلة والمحافظة معاً على اتفاق مركز القوات بغية تهيئة الظروف المواتية لبعثة الأمم المتحدة.

ثالثاً، هناك أيضاً بعض التطورات التي تبعث على الأمل والتي تستحق التشجيع. إن الاتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني للانتقال مهم للغاية ويجب التقيد به. ومن ثم، فإن اعتماد القانون الانتخابي الجديد وتعيين لجنة انتخابية أمر مشجع.

وتقع على عاتق سلطات مالي مسؤولية واضحة عن الإسهام في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. ولذلك نرحب بالعدد المتزايد من النساء في لجنة متابعة الاتفاق. وستواصل النرويج دعم التقدم نحو مزيد من الشمولية والعودة إلى النظام الدستوري. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً أيضاً بمشروع الدستور الجديد.

ختاماً، وعلى الرغم من كل التحديات خلال السنوات الماضية، فإن ما رأيناه من نيويورك وبامكو هو أمة متحدة أظهرت التزاماً استثنائياً تجاه مالي. وإذا سمحت الظروف فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والنرويج والعديد من الشركاء الآخرين على استعداد لمواصلة ذلك الدعم.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أنا أيضاً أن أرحب بمشاركة وزير الخارجية ديوب. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على إحاطته صباح اليوم.

يساور أيرلندا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي. ونضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين في إدانة الهجمات التي استهدفت المدنيين وحفظه السلام وقوات الأمن الوطني في الأشهر الأخيرة. وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لجميع المتضررين، بمن فيهم أسر حفظة السلام التشاديين الأربعة الذين قتلوا في الأيام الأخيرة. لقد اعتاد مجلس الأمن للأسف على الإحاطات المشبوبة بشأن الحالة في مالي. ولكن قبل ٢١ شهراً فقط، عندما انضمت أيرلندا إلى المجلس، كنا نأمل أن يؤدي الانتقال بقيادة مدنية إلى عودة مالي إلى النظام الدستوري بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٢. يحدونا الأمل في أن الجهود المبذولة للتصدي للعنف والحد من الاحتياجات الإنسانية وحماية المدنيين تحدث أثراً؛ وكنا نأمل أن يتسارع تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. فمما يؤسف له أن الحالة في مالي منذ ذلك الحين قد تدهورت على كل جبهة تقريباً.

أولاً، نشعر بحزن عميق، مرة أخرى، إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات التي وقعت أمس واليوم في صفوف بعثة الأمم المتحدة. ونقدم بتعازينا لأحبائهم ولتشاد، ونشيد بجميع حفظة السلام على خدمتهم. مرة أخرى، نرى الظروف البالغة الصعوبة التي يواجهها أصحاب الخوذ الزرق في مالي. وخلال العام المنقضي، أصبحنا نشعر بقلق متزايد لأن حكومة مالي تفرض قيوداً جديدة على البعثة فيما يتعلق بتناوب الأفراد والعمليات الجوية وإمكانية الوصول. وتحد هذه القيود جميعها من قدرة البعثة على الوفاء بولايتها.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء احتجاز الجنود الإفواريين وندعو إلى إطلاق سراحهم على وجه السرعة، انطلاقاً من روح العلاقات الأخوية بين شعبي كوت ديفوار ومالي.

ولكي نكون واضحين - يجب احترام ولاية بعثة الأمم المتحدة التي أذن بها مجلس الأمن واتفاق مركز القوات احتراماً كاملاً. وبالنظر إلى القيود المفروضة على البعثة، يجب أن يكون الاستعراض المقبل للأمين العام نزيهاً، مع طرح جميع الخيارات على الطاولة. وبعد ذلك التقرير، يجب على المجلس، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، أن ينظر في التعديلات اللازمة - مرة أخرى، مع طرح جميع الخيارات على الطاولة.

ثانياً، عندما قرر جيش مالي الاستيلاء على السلطة بالقوة، فقد أخذ على عاتقه أيضاً مسؤوليات هائلة. وتتمثل إحدى هذه المسؤوليات في حماية السكان المدنيين من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ومن المؤسف أن هذه الحالة لا تتحسن. والجناة الرئيسيون هم الإرهابيون والجماعات المسلحة. ولكننا نشعر أيضاً بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات ارتكبتها القوات المسلحة المالية ومجموعة فاغنر.

ولذلك، ندعو النرويج جميع الأطراف إلى التنفيذ السريع والكامل لتوصيات واستنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويجب وضع حد لانتهاكات القانون الدولي ضد الأطفال ومنعها. كما ندعو الحكومة إلى معالجة العدد المتزايد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

إن أزمة الحماية المتفاقمة تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. فلقد أُجبر عشرات الآلاف من الأشخاص في وسط وشمال البلاد على الفرار في الأشهر الأخيرة. فيجب ببساطة معالجة ذلك.

وفي هذا السياق، القيود المفروضة على عمليات بعثة الأمم المتحدة، وخاصة على مهامها لحماية المدنيين وحقوق الإنسان، هي قيود لا تُغتفر. إننا ندعو السلطات الانتقالية إلى التعاون مع البعثة وضمان حرية التنقل.

والاستعراض الجاري للبعثة هو فرصة لإحراز تقدم، ولكن فقط إذا طرح الأسئلة الصعبة وأجاب عليها. يجب أن يكون تقييم العلاقة بين البعثة والبلد المضيف في صميم الاستعراض. وينبغي أن يسفر عن خيارات شاملة لمستقبل البعثة.

مع ذلك، وبغض النظر عن الخيار الاستراتيجي المتبع، لن يتم إيجاد حل مستدام للمسائل التي تواجه مالي إلا من خلال إصلاح العقد الاجتماعي. وهذا أكثر بكثير مما يمكن لعملية سلام أن تحققه بمفردها. فهذا يتطلب القبول من سلطات مالي وانخراطها الإيجابي مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

أختمت بياني بأن أحث مجلس الأمن على التعاون بشأن مالي - وهو أمر ظل مفقوداً بشدة خلال العام الماضي. ونحن مدنيون بذلك لحفظة السلام التابعين لنا، وللعاملين في المجال الإنساني، ولشعب مالي.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى جهوده لإحلال السلام في مالي. ويتضح من إحاطته أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تواصل تقديم إسهامات حيوية في الأمن وعملية السلام والانتقال الديمقراطي في مالي على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي تواجهها البعثة الآن. كما أود الترحيب بوزير الخارجية ديوب في جلستنا اليوم، وأتطلع كذلك إلى إحاطته لمجلس الأمن.

إن الإصلاحات السياسية والمؤسسية ضرورية لحل التحديات الكبيرة في مالي. فلا يمكن السعي إلى إحراز تقدم طويل الأجل بصورة مشروعة إلا من خلال حكومة يقودها مدنيون ومنتمية ديمقراطياً. ويجب أن يكون الانتقال السياسي شاملاً حقاً، وأن يشمل المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

إننا نحث سلطات مالي على مواصلة العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وضمان اتباع الجدول الزمني للانتخابات. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة لتشغيل السلطة المستقلة لإدارة الانتخابات. يجب أن تكون هذه الهيئة مستقلة وشاملة للجميع بغية ضمان مصداقية الانتخابات، التي يجب أن تكتمل بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٤.

وبينما انصب التركيز مؤخراً على الانتقال السياسي، لا يمكننا أن نغفل عن أهمية اتفاق السلام. إن تنفيذه أمر حيوي. ونرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع الرفيع المستوى الأخير المعني بصنع القرار. ويجب الآن أن يعقب ذلك التنفيذ الملموس لتلك الالتزامات.

إن أيرلندا تدين الانتهاكات والإساءات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومما يثير القلق بوجه خاص أن الانتهاكات المنسوبة إلى قوات الدفاع والأمن المالية قد شكلت أكثر من ربع الحوادث الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان. كما أن الادعاءات المستمرة بشأن أنشطة مجموعة فاغنر في مالي تثير قلقاً بالغاً.

علاوة على ذلك، فإن الزيادة البالغة ٤٠ في المائة في حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع المبلغ عنها هي ببساطة زيادة غير مقبولة. إننا نحث البعثة والسلطات الانتقالية على تكثيف جهود المنع والحماية. ونكرر التأكيد على أنه يجب التحقيق في الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان بشكل سريع وشفاف وشامل. ويجب محاسبة الجناة، بغض النظر عن انتمائهم أو جنسيتهم.

إننا نشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان يُزعم أن الجماعات المتطرفة العنيفة والقوات المسلحة المالية قد ارتكبتها، بالشاركة مع مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين، كما سمعنا من متكلمين سابقين في وقت سابق. وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك. إن قوات مجموعة فاغنر لن تجلب إلى مالي السلام، بل الاستغلال وعدم الاستقرار. الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان باسم عمليات مكافحة الإرهاب لا تؤدي إلا إلى تعميق انعدام الثقة في سلطات الدولة وهي تصب في مصلحة الجماعات المتطرفة العنيفة، التي تجند من بين صفوف المظلومين والمحبطين.

كما يساورنا قلق شديد لأن وجود قوات مجموعة فاغنر يعرقل تنفيذ اتفاق السلام. في وسط مالي، استمر غياب خدمات الدولة وسلطتها، مقترنا بعدم وجود رؤية شاملة لتلك المنطقة، في تأجيج حلقة مفرغة من عدم الاستقرار. نحث الحكومة الانتقالية على التعجيل بالجهود الرامية إلى استعادة وجودها في وسط البلد وتنفيذ مشروع الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها مؤخرا لتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة وتنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

وفي ضوء التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مالي، أود أن أشدد على أن لدى الولايات المتحدة رغبة قوية في دعم الاستعراض الداخلي للأمم المتحدة العام لتقديم تقييم نزيه لقدرة البعثة على الوفاء بولايتها. ونأمل أن نرى عددا من الخيارات لمستقبل البعثة. وفي حين لا جدال في التحديات التي تواجه البعثة ينبغي أن نتشجع جميعا بالتطورات الأخيرة. وعلى الرغم من أنه لا يزال محدودا وطال انتظاره، فقد أحرزت السلطات الانتقالية في مالي تقدما نحو استعادة الديمقراطية والحكم المدني والنظام الدستوري، بما في ذلك اعتماد قانون انتخابي جديد وتقديم مشروع دستور. ونحث السلطات الانتقالية على التغلب على الخلافات الداخلية والسياسية للتعجيل بالعملية الانتقالية. ويجب على القادة أن يستعدوا للاستفتاء الدستوري وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية فضلا عن إكمالها.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي، كما سمع المجلس من متكلمين آخرين، لأسر ضحايا هجوم يوم أمس الوحشي على أفراد البعثة. وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك، ولكنه يجب أن يتوقف. ويجب أن نواصل الضغط لاتخاذ إجراءات ملموسة تضمن سلامة حفظة السلام في مالي وحول العالم.

وفي هذا السياق، يجب أن نعمل معا لضمان حرية تنقل أفراد البعثة في جميع أنحاء مالي. إن القيود المستمرة المفروضة على البعثة وموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك مناطق حظر الطيران، ورفض منح التأشيرات، ورفض الدوريات البرية وتصاريح الطيران، قد أثرت بشدة على قدرة البعثة على أداء المهمة التي أناطها بها مجلس الأمن بنفسه. إن محاولات عرقلة عمل البعثة الهام والمنقذ للحياة في كثير من الأحيان من أجل حماية المدنيين في مالي والتحقيق في انتهاكات حقوقهم هي ببساطة محاولات غير مقبولة. هذه القيود لا تعرض المدنيين الماليين لخطر أكبر فحسب بل أيضا تعرض للخطر سلامة وأمن أفراد البعثة الذين يخدمون بشجاعة في أخطر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

إن جهود هذه البعثة لحماية المدنيين في تلك المنطقة المضطربة وعملها لتيسير الحوار بين الطوائف، ونزع فتيل التوترات، ومنع نشوب النزاعات على الصعيد المحلي، هي جهود تستحق دعمنا الكامل. هؤلاء الذين يعوقون قدرة البعثة على توقع التهديدات الموجهة ضد المدنيين وردعها والتصدي لها بفعالية، يلعبون بالنار. والواقع أن أفعالهم هذه تسمح للجماعات المتطرفة العنيفة بشن هجمات ضد المدنيين وحفظة السلام وقوات مالي.

نناشد الحكومة الانتقالية أن ترفع جميع القيود المفروضة على البعثة وأن تسمح لها ولموظفيها بأداء عملهم بأمان. وندين زيادة حملات التضليل، التي تزرع عدم الثقة وتقوض الثقة المحلية في البعثة. هؤلاء المعوقون لعمليات البعثة يهددون ولايتها المتمثلة في رصد الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان المرتكبة ضد أبناء مالي والتحقيق فيها. ولم تكن أهمية هذا العمل أكثر مما هي عليه الآن في أي وقت مضى أبدا.

عميق إزاء الأنشطة الإرهابية في مالي، لا سيما في غاو وميناكا والأراضي الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر. كما تلقينا مع الشعور بالجزع جميع التقارير عن مقتل مدنيين وتوقعات بتشريد آلاف الأسر المالية. وقد روعنا الهجوم الذي وقع في ٧ آب/أغسطس في تيسيت وأدى إلى مقتل أكثر من ٤٠ جنديا من قوات الدفاع والأمن المالية. وقد ساورنا قلق عميق أيضا إزاء الأحداث التي وقعت في ٦ أيلول/سبتمبر في ثلاثاي.

ونكرر إدانتنا الحازمة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فليس هناك مبرر لأفعال القسوة هذه. ونؤكد دعمنا للجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن المالية في مجال مكافحة الإرهاب.

ونشدد على أهمية تحسين الاتصالات بين الجنود والسكان المحليين لضمان دعم العمليات العسكرية والحد من الخسائر في صفوف المدنيين. ونرى أن من المهم أن تمتنع السلطات المالية عن الأفعال التي تفرض قيودا على عمل البعثة، خاصة تلك الأعمال التي تؤثر على حرية تنقل حفظة السلام وتتأوبهم في الوحدات. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز الاتصالات الاستراتيجية في إطار أنشطة البعثة.

أنقل إلى نقطتي الثانية التي تركز على حماية المدنيين وسلامة حفظة السلام في مالي. إننا ندين بأشد العبارات الهجوم الذي وقع أمس على البعثة بالقرب من تيساليت. ونعرب عن تعازينا لأسر حفظة السلام التشاديين الذين قتلوا ونتمنى الشفاء التام للجرحي. لقد تكبدت البعثة أكبر عدد من الخسائر البشرية بالمقارنة مع جميع بعثات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وينبغي للمجلس وقيادة البعثة أن يبذلا قصارى جهدهما للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأمنية في الميدان.

وندين حملات التضليل التي تهدد أمن ذوي الخوذ الزرق وتجعل من الصعب على البعثة الاضطلاع بجوانب حاسمة من ولايتها. ونشير إلى قرار مجلس الأمن باحتمال فرض جزاءات متعددة الأطراف على الكيانات الأفراد المتورطين في التخطيط لهجمات ضد حفظة السلام في مالي أو شنّها، فضلا عن أولئك الذين يخططون أو ينفذون أعمالا على الأراضي المالية تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك

ذلك ما يستحقه الشعب المالي الذي وضع ثقته في القادة الانتقاليين لاستعادة الديمقراطية سلميا ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. كما نرحب بزيادة تمثيل المرأة في لجنة لجنة متابعة الاتفاق. فهذه خطوة إيجابية نحو ضمان الإدماج الكامل والهادف والمتكافئ للمرأة في عملية السلام وطوال الفترة الانتقالية الانتخابية. تنثي الولايات المتحدة على الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاقات الجزائر لاستئناف العمل المنتظم للهيئات المكلفة بتنفيذ الاتفاق بعد توقفها الذي دام قرابة عام. وكما يلاحظ الأمين العام، فإن هذه المحافل مهمة لحل المنازعات بين الأطراف سلميا.

ولكن ساور القلق عندما علمنا أن القوات المسلحة المالية اشتبكت مع جماعة مسلحة موقعة على الاتفاقات لأول مرة منذ عام ٢٠١٧. إن العودة إلى الأعمال العدائية بين الأطراف ستكون لها عواقب لا يمكن تصورها على استقرار مالي وعلى المنطقة بأسرها. ويجب منع هذا النزاع بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات السلام.

ونواصل من جانبنا دعم الشعب المالي. في ذلك السياق، أود أن أعرب مرة أخرى عن دعمنا القوي لحفظة السلام التابعين للبعثة الذين يعملون بتفان على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجه حماية المدنيين الماليين. وأود أن أؤكد من جديد أنه يجب السماح لهم بأداء واجباتهم دون عوائق حفاظا على سلامتهم وأمنهم، فضلا عن ضمان فعالية البعثة نفسها.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص واني على إحاطته التي أتاحت لنا فرصة للتأكيد على دعمنا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وامتنانا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تمكن عملية حفظ السلام الحيوية هذه من العمل. يرحب وفد بلدي أيضا بوزير الخارجية ديوب في جلسة اليوم.

يتضمن أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/731) معلومات مثيرة للقلق عن انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وندعو السلطات المالية إلى معالجة هذه الحالة. وما زلنا نشعر بقلق

مع الجماعات المسلحة لإدماج ٢٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين في مؤسسات مالي. ومن المهم هنا مواصلة تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء مؤسسات الدولة لضمان استدامة السلام.

وفي سياق التعاون المستمر والمشجع بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي بشأن الترتيبات الدستورية في البلد، نؤكد على أهمية استمرار التعاون الإقليمي لمساعدة الدول على تعزيز قدراتها بما يستجيب لتطلعات شعوبها. ويكتسي هذا التعاون الإقليمي أهمية خاصة عند التطرق إلى التهديدات العابرة للحدود التي تُشكلها الجماعات الإرهابية على مالي وأمن المنطقة، إذ لا يخفى على أعضاء المجلس الطموحات الإقليمية لهذه الجماعات الإرهابية التي لن تكتفي ببسط سيطرتها على مالي فحسب بل ستسعى لنشر العنف والدمار في منطقة الساحل والتي تُشكل مركز ثقل لأمن وتنمية القارة الأفريقية. لذلك لا بد من مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ونأمل بأن تساهم التوصيات التي ستصدر عن التقييم المستقل، بقيادة الرئيس السابق محمدو إيسوفو، في توجيه نهجنا المشترك لإيجاد حلول مستدامة لمختلف التحديات في المنطقة، خاصة الإرهاب. وبينما تظل القيادة الإقليمية ركيزة أساسية، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية دعم الجهود الإقليمية، مثل مبادرة أكرا وعملية نواكشوط والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك مساعدة دول المنطقة على تأمين حدودها.

وفي ظل تصاعد مستويات العنف والهجمات الإرهابية، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتي تُدينها دولة الإمارات وبشدة، يجب تكثيف الجهود لتمكين قوات حفظ السلام من تنفيذ ولايتهم بأمان والوصول دون عوائق إلى المحتاجين في هذه المناطق، خاصة في ظل تزايد الهجمات ضد قوات حفظ السلام، وآخرها هجوم يوم أمس في كيدال. كما يتعين تزويد هذه القوات بالمعدات اللازمة لحمايتهم، لا سيما من العيوب النافسة. ولا يفوتنا هنا التأكيد على دعمنا للجهود الحثيثة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأن نُعرب عن خالص تقديرنا للدول المساهمة بالقوات وأفراد الشرطة. وباعتبار أن عمليات حفظ السلام تعد شراكة متعددة

الأعمال المتعلقة باستهداف المدنيين. ونأمل أن تتخذ البعثة تدابير كافية للتصدي للمخاطر الفريدة التي تهدد سلامة حفظة السلام التابعين لها علاوة على توفير الحماية الضرورية للمدنيين في مالي.

انتقل الآن إلى نقطة أخرى: الانتقال السياسي في مالي. لا تزال استعادة النظام الدستوري أمراً بالغ الأهمية. ونشيد بالجدول الزمني الذي يحدد آذار/مارس ٢٠٢٤ نقطة لبداية عملية الانتقال ونأمل أن يؤدي وضعه إلى تحفيز السلطات الانتقالية على إحراز تقدم. وندعو سلطات مالي إلى إيلاء اهتمام خاص لاتفاق الجزائر للسلام خلال الأشهر المقبلة.

وربما يكون الدعم المقدم من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيويًا لتحقيق معالم إضافية في تنفيذ اتفاق السلام. ولا تزال الجماعة الاقتصادية شريكا أساسيا لمالي في عملية انتقالها السياسي. ونشيد بقيادة هذه المنظمة الإقليمية وبجهودها في هذه المسألة الحاسمة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بداية أشكر السيد القاسم واني على إحاطته القيمة ونرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية مالي، معالي عبد الله ديوب في جلسة اليوم.

يُشكل استمرار العنف في مالي مصدرا رئيسيا للتحديات الجسيمة التي تواجهها، سواء فيما يتعلق بالمسائل السياسية أو التحديات الأمنية أو التدهور المُقلق في الأوضاع الإنسانية وما يُصاحبها من انعدام في الأمن الغذائي، الأمر الذي يَقتضي اتباع نهج شامل للتصدي لهذا العنف الذي يَطل النساء والأطفال بشكل خاص. ويستدعي القضاء على العنف استمرار الحوار بين الجهات الفاعلة في مالي للتوصل إلى توافق بشأن احتياجات البلد، وكذلك مواصلة البناء على المكتسبات التي تحققت في سياق اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥، حيث سيُتيح ذلك المجال لاتخاذ المزيد من الترتيبات لمعالجة الأوضاع الأمنية، والتي نأمل على إثرها أن تتحسن الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في مالي.

ونرى أنه من المشجع اعتماد السلطات المالية استراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى وتوصلها مؤخراً إلى اتفاق

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، فإن مالي لم تخرج من المأزق بعد. وتحثّ المجموعة على التنفيذ الحازم وفي الوقت المناسب لاتفاق السلام. ونشجّع السلطات المالية على تعزيز الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها. ونؤيد الرصد الوثيق في ذلك الصدد من جانب لجنة الرصد المحلية، المؤلفة من ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديدات المتزايدة التي تشكلها الجماعات الإرهابية المتوسعة والعنف القبلي المتزايد في مالي. وقد أدى تطور طبيعة الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، إلى شن هجمات مميتة على المدنيين والأعيان المدنية. كما أن إعادة تشكيل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك انسحاب القوات الفرنسية من مالي، قد أوجدت ثغرات في القدرات. وعلاوة على ذلك، فإن قرار بعض البلدان المساهمة بقوات بسحب قواتها بحلول نهاية العام يمكن أن يزيد الحالة سوءاً. وبينما نشيد بالسلطات المالية على الخطوات التي اتخذتها لسد الثغرات من خلال زيادة الوجود العسكري في أجزاء من البلد - مصحوبة بإعادة نشر الإدارة المدنية واعتماد استراتيجية وخطة عمل لتحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى - لا تزال هناك تحديات. لذلك يجب اتخاذ خطوات إضافية لتوليد القدرات في إطار خطة تكييف القوات وزيادة القوات بطريقة تستجيب بوضوح للديناميات السياسية والأمنية الفعلية في البلد. وترتبط المستويات المتزايدة من انعدام الأمن أيضاً بالشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ونشجّع السلطات المالية على مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتمكين البعثة من إجراء تحقيقات في الحوادث المزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان عند الاقتضاء.

وتؤكد الحالة الأمنية المتردية في مالي أهمية تكييف الأدوات الإقليمية للاستجابة وصياغة نهج متسق ومتعدد الأبعاد للتعامل مع الأزمات المتعددة. ونشدد على الحاجة إلى نهج أكثر شمولية، على

الأطراف، نؤكد على أهمية مواصلة التعاون بين كافة الجهات الفاعلة في هذا الصدد. ونتطلع إلى مناقشة الاستعراض الاستراتيجي المقبل للأمين العام حول البعثة وأفضل السبل لتنفيذ ولايتها.

وختاماً، وبينما تظل المسائل الأمنية شاغلاً أساسياً، لا يمكن تجاهل التحديات الأخرى مثل الأوضاع الإنسانية المتردية وتداعيات تغير المناخ، والتي تستدعي من المجتمع الدولي مراعاتها أثناء تقديم المساعدة المالية إلى شعب مالي.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن: غابون وكينيا وبلدي غانا. نرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/731) ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، القاسم واني، على إحاطته. ونرحب أيضاً بحضور معالي السيد عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي، في جلسة اليوم.

منذ آخر جلسة إحاطة لمجلس الأمن عن الحالة في مالي، قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.9061)، حدثت تطورات هامة في البلد، بما في ذلك على الجبهة السياسية. وبينما نعترف ببعض المكاسب في معالجة الأزمة هناك، فإن الحالات السياسية والأمنية والإنسانية لا تزال تشكل تحدياً.

وعلى الجبهة السياسية، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني الانتقالي للانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠٢٤، فضلاً عن اعتماد القانون الانتخابي وإصداره ووضع دستور جديد. إن دعم المجتمع الدولي لتنفيذ اللجنة التي أنشئت في تموز/يوليه لرصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية أمر أساسي إذا أريد استعادة النظام الدستوري في مالي بطريقة شفافة وشاملة. وبشكل عقد الاجتماع الرفيع المستوى لصنع القرار في آب/أغسطس تطوراً هاماً أيضاً، لأنه هياً مناخاً مواتياً للمصالحة - وهو عنصر ضروري لتوطيد السلام في مالي. ومن الضروري دعم استدامة هذه العمليات لأنها ستساعد على تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن وتسريع التقدم نحو تحقيق اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ في مالي.

وفي تطور ذي صلة، يساورنا القلق إزاء استمرار احتجاز ٤٦ جندياً إيفواريّاً في مالي منذ تموز/يوليه قبل لنا إنهم نُشروا دعماً لوحدة تابعة للبعثة. وبينما ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالتزام السلطات المالية بالتصدي لهذا التحدي، فإننا ندعو إلى التعجيل بإيجاد حل للمسألة. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى بذل جميع الجهود لبناء الثقة والتعاون بين مالي وجيرانها وشركائها الدوليين.

لا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء الأثر غير المباشر للأزمة التي طال أمدها في ليبيا على مالي واحتمال عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، نحث على اتخاذ إجراءات منسقة بين بلدان المنطقة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي، فضلاً عن العوامل التي تفاقمه مثل تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا. ونحث على الارتقاء بدور المرأة والشباب بهدف إدامة السلام والتنمية، بما في ذلك من خلال مبادرات لجنة بناء السلام التي تستهدف الشباب والنساء والعمل الحر الزراعي، فضلاً عن تعزيز التدابير الرامية إلى تمكين وتعزيز مشاركتهم الكاملة والهادفة في جميع العمليات السياسية. كما نشجع مشاركة اللجنة في أنشطة السلام والتنمية المتصلة بالمناخ، وكذلك في تعزيز الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات.

تشعر الدول الأفريقية الثلاث بالقلق إزاء الوضع الإنساني المتدهور، والذي يتجلى في وجود أكثر من ١,٨ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما يعاني مليوني طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ولذلك، فإننا نكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها الأمين العام للمجتمع الدولي من أجل زيادة دعمه التمويلي للمساعدة في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية المطلوبة لمالي في عام ٢٠٢٢ والتي تتكلف ٦٨٦ مليون دولار.

في الختام، تعقد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أن معالجة الحالة في مالي وإحلال السلام الدائم في ذلك البلد الشقيق يستلزمان

النحو المتوخى في العمل الجاري للتقييم المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منطقة الساحل. وننتقل إلى نتيجة للتقييم المشترك يمكن أن تستفيد من أفضل عناصر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، وعملية نواكشوط، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في الاستجابة بقوة لتزايد حالات الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك في مالي.

وتعتقد الدول الأفريقية الثلاث أيضاً أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة عامل هام لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحیی الموظفين الذين ما زالوا يضحون بأرواحهم من أجل قضية السلام في مالي ونشيد بأولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم. وتدين المجموعة دون تحفظ الهجمات التي وقعت أمس على البعثة في تيساليت، وكذلك جميع الهجمات على موظفيها، وتدعو إلى إجراء تحقيقات سريعة لضمان محاكمة الجناة، بالنظر إلى أن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وإذا أردنا أن نكفل أن يكون لوجود البعثة تأثير أكبر على الحالة في مالي، فلا بد من اتخاذ خطوات عاجلة للتصدي لعدد لا يحصى من التحديات التي تواجه البعثة، بما في ذلك حملات التضليل ضدها والقيود المفروضة على حركتها، بما في ذلك في المجال الجوي، التي تؤثر على استجابة البعثة لمؤشرات الإنذار المبكر. وتعتقد المجموعة أن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، المتوقع إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، سيقدم بعض التوصيات الشاملة والتطلعية التي يمكن أن تجعل البعثة أكثر استجابة للطبيعة المتطورة للنزاعات في مالي. ونعتقد أن البعثة يمكن أن تستفيد من دعم أقوى في المساهمة بالقوات وبناء القدرات بشأن تدابير مكافحة الإرهاب، فضلاً عن توفير اللوجستيات الكافية، بما في ذلك أصول النقل الجوي. ومن المهم أيضاً أن تنقيد السلطات المالية باتفاق مركز القوات الذي التزمت به، وينبغي أن يتم ذلك بطريقة تعزز اتساق الأهداف والإجراءات من أجل السلام الدائم في مالي. ويكتسي احترام سيادة مالي وسلامتها الإقليمية نفس القدر من الأهمية.

الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وعلى الرغم من الصعوبات الموضوعية، أثبتت القوات المسلحة المالية في الأشهر الأخيرة أنها قادرة على تحقيق نتائج هامة في مكافحة الإرهابيين والمسلحين.

وما فتئ الاتحاد الروسي يقدم للجيش المالي مساعدة شاملة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات العسكرية وتدريب الأفراد العسكريين. ونشيد أيضا ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة، التي ما برحت تساعد الجيش المالي في عمليات إجلاء الجرحى وإعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن ضمان تحقيق مستوى كاف من الأمن أمر أساسي لضمان نجاح إجراء انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية في البلد. ونشعر بالارتياح لإحراز تقدم في الحوار مع السلطات الانتقالية بشأن حل مسألة تناوب قوات البعثة. وينبغي أن تكون السلطات المالية بالتأكيد على علم بأي تحركات لحفظه السلام من هذا القبيل.

إننا نأسف لقرار عدد من البلدان التخلي عن مشاركتها في البعثة أو تعليقها. وينبغي تحليل أسباب ذلك، فضلاً عن التحديات الأخرى التي تواجه أصحاب الخوذ الزرق، تحليلاً دقيقاً خلال الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي يُتوقع أن تُعلن نتائجه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

ويرحب الاتحاد الروسي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليه بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي مكن من رفع الجزء الأكبر من الجزاءات الإقليمية المفروضة على البلد. ومع ذلك، فإننا نشعر في الوقت نفسه بقلق عميق إزاء محاولات تحويل منطقة الساحل إلى ساحة للمواجهة الجيوسياسية، وهو أمر دخیل تماماً على المنطقة ويتعارض مع المصالح الوطنية لدولها وشعوبها. وقد أجبرت الخلافات الداخلية، على وجه الخصوص، بين المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أثارها التدخل الخارجي، مالي على الانسحاب من المجموعة مما يعرض أنشطتها المستقبلية للخطر. وتشهد الأزمات المصطنعة في العلاقات بين دول غرب أفريقيا، والتي

توافر الإرادة السياسية القوية لدى السلطات المالية وتعاونها، فضلاً عن توطيد التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية ووحدة المجلس.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد القاسم واني، على إحاطته بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والحالة في البلد. ونرحب بمشاركة وزير خارجية مالي، السيد عبد الله ديوب، في جلسة اليوم.

ونعرب عن تعازينا للبلدان المساهمة بقوات، التي لا يزال حفظه السلام التابعون لها يتكبون خسائر في الأرواح أثناء أداء واجباتهم. ونعرب كذلك عن تعازينا لحكومة مالي فيما يتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين والعسكريين نتيجة لكفاحهم ضد التهديدات الإرهابية.

نتفق مع التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/731) بشأن أن الحالة في مالي أصبحت أكثر استقراراً بطبيعتها. وبفضل إطلاق حوار اجتماعي سياسي بمشاركة استباقية من جانب السلطات الانتقالية والمجموعات الموقعة، تسارعت عملية الإصلاحات الحكومية مما أسفر عن توليد زخم كبير لتنفيذ أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. كما تم الاتفاق على معايير لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وفي الأشهر الأخيرة، اعتُمدت وثائق هامة تتعلق باستعادة مؤسسات الدولة، فيما استؤنف عمل المنصات الاستشارية للتحضير للانتخابات والإصلاحات السياسية والمؤسسية. وفي أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر، وبعد توقف دام لمدة عام، عُقدت اجتماعات للجنة متابعة الاتفاق. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت لجنة أنشئت خصيصاً مشروع دستور جديد لكي يوافق عليه رئيس الدولة.

ولا يزال البلد يشن حرباً ضروساً صعبة ضد الإرهاب. ونظراً للفراغ الأمني المرتبط بالانسحاب غير المبرر للوحدات الفرنسية ووحدات الاتحاد الأوروبي من أراضي مالي، حدث تصاعد كبير في النشاط الإرهابي، بما في ذلك من جانب جماعات مثل تنظيم الدولة

تثيرها قوى خارجية، على أن الاستعمار الغربي الجديد يحاول الحفاظ على نفوذه في القارة ويشكل تهديدا حقيقيا لها.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لمالي، السيد واني، على إحاطته وأرحب بحضور وزير خارجية مالي، السيد ديوب.

تضطرنني الظروف، شأني شأن من تكلموا قبلي، لأن أبدأ بالإعراب عن الحزن لوفاة أربعة من ذوي الخوذ الزرق. وتعرب المكسيك عن تعازيها لأسر الجنود الذين لقوا حتفهم مؤخرا في تيساليت، وكذلك للسلطات التشادية. ولا يزال العدد المتزايد من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واستمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يشكلان مصدرا للقلق البالغ. ويظهر هذا الحادث المؤسف مرة أخرى ضرورة تعزيز التدابير الرامية إلى الحيلولة دون وصول الأسلحة والمواد اللازمة لصنع المتفجرات إلى أيدي الجماعات المتطرفة الناشطة في مالي ومنطقة الساحل. سأتناول الآن مسألتين.

أولا، نرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطات المالية في تعزيز الانتقال السياسي من خلال سن قانون انتخابي وإنشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، ضمن أمور أخرى. ونذكر نطاق خطة الإصلاح، بما في ذلك اعتماد دستور جديد، وهو الأمر الذي حددته الحكومة كهدف لها خلال الفترة الانتقالية. ولذلك، نحث السلطات على اتباع نهج تكتيكي إزاء إصلاحاتها حتى تتمكن من ضمان إجراء الانتخابات في موعدها المحدد وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. ومن الضروري ضمان إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات، في حوار مع جميع الجهات الفاعلة السياسية، واحترام الشروط التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، ولا سيما بالنظر إلى التزامات مالي بوصفها دولة طرفا في الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يقترن الانتقال بخطوات ملموسة لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ولذلك، فإننا نهني السلطات المالية على استئناف الاجتماعات بشأن تنفيذه وننوه أيضا بالدور

ويشكل رد الفعل السلبي الصارخ للغرب على تعزيز التعاون بين روسيا ومالي مظهرا آخر للمواقف ذات النزعة الأبوية الاستعلائية والمعايير المزدوجة من جانب الدول الاستعمارية السابقة. ويجري نشر الأكاذيب حول ما يسمى بالمرتزقة الروس من قبل أولئك الذين أمضوا سنوات، بل عقودا، يرسلون جنودهم الباحثين عن الثروة إلى القارة من أجل الإطاحة بالأنظمة غير المرغوب فيها وفرض السيطرة على مواردها الطبيعية. ولن أذكر حتى حقيقة أن تلك البلدان مسؤولة مسؤولية مباشرة عن زعزعة استقرار منطقة الساحل، التي حدثت نتيجة لغزو ليبيا في عام ٢٠١١.

لقد سمعنا ولا نزال نسمع محاولات لتشويه طابع المساعدات التي نقدمها لمالي. وثمة تلميحات دنيئة يجري نشرها بشأن موضوع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤيد التزام باماكو بإجراء جميع التحقيقات اللازمة في ذلك المجال.

وأود أن أشدد على أن الاتحاد الروسي، على عكس بعض زملائنا الغربيين، لا يحاول التدخل في سياسة مالي ولا يحاول فرض شروط لتقديم المساعدة من شأنها أن تقوض سيادتها الوطنية. فركيزة علاقاتنا هو التعاون الثنائي الطويل الأمد والمتكافئ، فضلا عن فهم هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة آفة الإرهاب العالمية. وفي هذا الصدد، ليس من المستغرب عدم ورود أي شكاوى من شركائنا الأفارقة فيما يتعلق بمعايير تعاوننا. ندعو زملاءنا الغربيين إلى الكف عن إساءة استخدام منصة مجلس الأمن وإلى احترام شعب مالي وخياراته وجهوده الرامية إلى تسوية الحالة في بلده.

في الختام، نود الإشارة إلى أنه، بالنظر إلى الحالة الصعبة الراهنة، من الضروري تقديم مساعدة فعالة للسلطات المالية مع تشجيعها في الوقت نفسه على اتباع سياسات متوازنة ومدرسة بغية حل الأزمات في البلد. ولذلك، ندعو زملاءنا الغربيين إلى أن يحذوا حذونا، ونحن على استعداد للتعاون الوثيق معهم في الجهود الرامية إلى

بداية، نود أن نعرب عن تعازينا في وفاة أربعة من حفظة السلام التشاديين أمس ونتمنى للجرى الشفاء العاجل. ونشيد بحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين يعملون في ظروف بالغة الخطورة، وأود أن أشدد على دعم بلدي الكامل للبعثة. وأود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

أولاً، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتردية في مالي. وقد أسفرت الهجمات التي شنها الإرهابيون والجماعات المسلحة مؤخراً في منطقتي ميناكا وغاو بشمال البلد عن مقتل المئات وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين. ونحث السلطات المالية على تعزيز تعاونها عبر الحدود بغية استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد المدنيين على أيدي القوات العسكرية ومجموعة فاغنر والجماعات المسلحة. وتدين ألبانيا بشدة استخدام المرتزقة الذين ينشطون في انتهاك للقانون الدولي ويشنون هجمات عشوائية على المدنيين. ونحث السلطات المالية على التحقيق في جميع الادعاءات ومحاسبة الجناة.

ثانياً، نلاحظ أنه تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية. ونرحب بالاتفاق على جدول زمني انتقالي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستعادة النظام الدستوري في مالي بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٤، ويمثل سن القانون الانتخابي الجديد خطوة تقرب من تحقيق ذلك الهدف. ونشدد على أهمية تيسير التمثيل الهادف للمجتمع المدني والمرأة والشباب وإدماجهم. ونرحب أيضاً بعقد الاجتماع الأول للجنة متابعة الاتفاق منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. ونحث على استمرار الزخم في رصد عملية السلام وبناء توافق في الآراء بين الأطراف. ومع ذلك، نأسف عموماً لأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي قد تم تهميشه. ويجب ألا ننسى أنه لا يزال أفضل إطار لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في شمال مالي وحلها في نهاية المطاف. وتدعو ألبانيا إلى تجديد الالتزام بالاتفاق بغية التصدي لانعدام الأمن المتزايد والأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار.

ثالثاً، يساورنا قلق عميق لأن البعثة لا تزال تواجه قيوداً على تنقلها وإمكانية وصولها، بما يتناقض مع الولاية التي كلفها بها مجلس

الذي يضطلع به فريق الوساطة الدولي، بقيادة الجزائر. ونثق بأنه سيجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماعات الأخيرة. ونعتقد أن إحراز تقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر ملح بشكل خاص.

ثانياً، نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات بشأن أفضل طريقة لدعم تحقيق الاستقرار في مالي. وتبين التقارير الأخيرة للأمن العام بوضوح أن عملية تحويل الهيكل الأمني في مالي والاستراتيجية السياسية والعسكرية الجديدة للسلطات الوطنية قد سببتا تحديات كبيرة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونأمل أن يوفر الاستعراض الاستراتيجي للبعثة عناصر ملموسة وذات صلة تهدف إلى إعادة النظر في ولاية البعثة وأهدافها. وسيكون من المهم النظر في جميع الخيارات بعقلية منفتحة. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى إجراء الاستعراض بالتنسيق مع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل بقيادة محمود إيسوفو، الرئيس السابق للنيجر.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن استقرار مالي أمر أساسي إذا أُريد للسلام أن يترسخ في منطقة الساحل. ولذلك، يجب أن تأخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة في الاعتبار السياق الإقليمي ووجهات نظر الفريق الرفيع المستوى بشأن قضايا مثل التعاون عبر الحدود ومستقبل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبغية تحقيق السلام الدائم في مالي، نعتقد أنه يجب معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات. وفي ذلك الصدد، سيكون من الضروري تحسين الحكم ومكافحة أوجه عدم المساواة وتحقيق العدالة لضحايا النزاع. والأخطار المستمرة التي يواجهها حفظة السلام، إلى جانب الهجمات المستمرة على المدنيين والحالات الكثيرة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، لدليل قاطع على أن مالي لا تزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لتحقيق السلام ويجب على مجلس الأمن أن يحاول مواصلة القيام بدوره.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمن العام واني على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم وأرحب بوزير خارجية مالي في هذه الجلسة.

عنها الأمين العام مثال مروع على مدى الأهمية الملحة لتحسين حماية حقوق الإنسان.

ولكن يجب ألا يواجه الإرهاب الذي تفرضه تلك الجماعات برد عسكري لا يكفل حماية المدنيين وحقوق الإنسان لديهم. وفي أغسطس/ آب، أفاد خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي بوقوع انتهاكات ارتكبتها القوات المالية إلى جانب "أفراد عسكريين أجانب وصفوا بأنهم مسؤولون عسكريون روس". ولم يعد من الممكن تجاهل أو إنكار الوجود الخبيث لمجموعة فاغنر.

ويجب محاسبة جميع مرتكبي تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وبدون تحقيق المساءلة والعدالة، لا يمكن إعادة بناء الثقة وستستمر المظالم. ويجب منح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إمكانية الوصول غير المقيد للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستقل. وكان بيان مالي في حزيران/يونيه بأن السلطات لن تضمن حرية البعثة في تحقيق ذلك مدعاة للقلق العميق، وهو جزء من نمط من الإجراءات والبيانات التي تشكل في التزام مالي بالشراكة الكاملة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحث السلطات على العمل بشكل بناء مع البعثة، مع رفع القيود وتيسير العمل الحيوي لحفظه السلام.

ولا تزال المملكة المتحدة مؤيدا قويا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولمهمتها. وسيتعين على الاستعراض المقبل للمنظمة أن يجيب على بعض الأسئلة الأساسية، بما في ذلك ما إذا كان بوسع البعثة أن تحافظ على وجود قابل للاستمرار في مالي وكيفية القيام بذلك. وينبغي أن يقدم الاستعراض خيارات ذات مصداقية للحقائق في الميدان. ونتطلع إلى المشاركة مع الزملاء في ذلك في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

الأمين. وترحب ألبانيا بالتقييم الاستراتيجي للبعثة الجاري حاليا تحت إشراف الأمين العام. ونتوقع أن يقدم الاستعراض نظرة ثاقبة حول كيفية تكيف البعثة بشكل أفضل للتعامل مع التحديات الحالية والعمل بفعالية في الميدان. وفي ذلك الصدد، ندين استمرار احتجاز الجنود الإفوريين الذين أرسلوا لدعم بعثة الأمم المتحدة ونحث السلطات على التوصل إلى توافق في الآراء مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الإفراج عنهم.

ختاما، لا تزال الحالة في مالي معقدة. ولهذا السبب، نعتقد أن وحدة المجلس بشأن هذه المسألة أمر حاسم.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام واني على رؤيته الثاقبة وقيادته لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعلى العمل الشاق الذي يقوم به فريقه في أصعب الظروف. وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا في أعقاب وفاة حفظة السلام التشاديين الأربعة في كيدال. كما أرحب بمشاركة وزير الخارجية ديوب في جلستنا وأعرب عن تعازينا له في الخسائر المدنية والعسكرية من الجانب المالي.

عندما اجتمع المجلس لمناقشة مسألة مالي في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9061 و S/PV.9082)، شجعنا السلطات الانتقالية على مواصلة العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن جدول زمني للانتخابات. ومنذ ذلك الحين، تم التوصل إلى اتفاق ورُقعت الجزاءات واتُخذت بعض الخطوات الإيجابية نحو إجراء الانتخابات. كما اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق لأول مرة منذ أكثر من عام. وإذ نمضي قدما في تلك المساعي، نأمل أن تكفل السلطات عمليات شاملة، لا سيما للنساء والشباب، مع تعزيز الحوار.

ونفهم أن سلطات مالي تواجه تحديات متعددة. وتواصل الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية توسيع أراضيها، وتترصد بالمجتمعات المحلية وتهاجم القواعد العسكرية. والزيادة البالغة ٤٠ في المائة في حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاع التي أبلغ

الآراء في المجلس الوطني الانتقالي. ويشمل قانون الانتخابات الجديد إنشاء وتأسيس الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، التي عين أعضاؤها الـ ١٥ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جميع اجتماعات لجنة رصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية، التي عقد آخرها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة رئيس الوزراء المؤقت. وسعيا إلى تحقيق دينامية الشمولية وتوافق الآراء هذه العزيمة على فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس الحكومة الانتقالية ورئيس دولة مالي، يجري اتخاذ الترتيبات لزيادة عدد المقاعد في المجلس الوطني الانتقالي، وهو الجهاز التشريعي للمرحلة الانتقالية.

وتشكل تلك التدابير جزءا من مشروع إصلاح واسع النطاق يجري تنفيذه حاليا، وهي ضرورية لإعادة بناء دولتنا، وتشمل تقديم المشروع الأولي للدستور المالي الجديد إلى الرئيس الانتقالي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن المرحلة الانتقالية، الذي وضع في أعقاب عملية تشاورية واسعة النطاق بتوافق الآراء. ويراعي مشروع القانون الأساسي هذا التطلعات العميقة للمالين التي أعرب عنها خلال الحوار الوطني بشأن عملية الإصلاح.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر، تظل الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذه بطريقة دؤوبة ورشيده من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في مالي. وفي ذلك الصدد، أرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لصنع القرار في آب/أغسطس، تلاه الاجتماع السادس الرفيع المستوى للجنة المتابعة في ٢ أيلول/سبتمبر، في باماكو، الأمر الذي مكن من التغلب على بعض العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق.

وفي الآونة الأخيرة، مكنت الدورة السادسة والأربعون للجنة متابعة الاتفاق، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الأطراف المالية من تجديد التزاماتها بالسلام الدائم. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالمشاركة القوية للوساطة الدولية، بقيادة الجزائر، وأشكر جميع الوسطاء الدوليين على دعمهم. وكما يعلم المجلس، وافقت الأطراف

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): يهنئكم وفد مالي تهنئة حارة، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم، غابون، الصديق العظيم لمالي، رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ويؤكد لكم استعدادنا الكامل للعمل إلى جانبكم من أجل إنجاح فترة ولايتكم. وأود أيضا أن أحيي وأشكر جميع أعضاء المجلس على كلماتهم الرقيقة التي وجهوها إلي وإلى بلدي.

بالأمس أودى هجوم إرهابي جبان باستخدام جهاز متفجر يدوي الصنع بحياة أربعة من حفظة السلام التشاديين وجرح ثلاثة آخرين. وبالنيابة عن حكومة مالي وشعبها، أنقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا، وإلى تشاد حكومة وشعبا وإلى الأمم المتحدة، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. وندين دون تحفظ هذا العمل الهجومي، الذي لا يؤدي إلا إلى تعزيز تصميمنا المشترك على مواصلة مكافحة الإرهاب. وأشيد هنا أيضا بآلاف الجنود المالين والضحايا المدنيين الذين لا يزالون يتحملون الخسائر الفادحة الناجمة عن انعدام الأمن هناك لأكثر من عقد من الزمان.

وتحيط حكومة مالي علما بتقرير الأمين العام قيد الاستعراض (S/2022/731)، وأشكر أخي السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته وعلى آخر المستجدات منذ نشر التقرير.

وقد أبلغ أعضاء مجلس الأمن في مذكرة بالملاحظات المفصلة للحكومة. وأود الآن أن أرد على بضع فقرات من التقرير وعلى التعليقات التي أدلي بها اليوم، والتي استمعت إليها باهتمام شديد.

على الجبهة السياسية، أحرز تقدم كبير خلال الفترة قيد الاستعراض نحو العودة السلمية والأمن إلى النظام الدستوري. وقد نفذت جميع الإجراءات بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، منظمتا دون الإقليمية. والواقع أن الحكومة اعتمدت جدولا زمنيا للإصلاحات السياسية والانتخابية، بما في ذلك الجدول الزمني للانتخابات، في إطار القانون الانتخابي الجديد الذي اعتمد بتوافق

المتضررة من انعدام الأمن. وفيما يتعلق بوجود سلطات الدولة، اتخذت تدابير لكفالة أن يكون المسؤولون المعينون حديثاً، وكثير منهم - تم تعيين ما يقرب من ٢٠٠ مسؤول حكومي مؤخراً - جاهزين للنشر بعد تدريبهم، الذي يشمل وحدات تتصل بالانتخابات وولاية البعثة المتكاملة، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا الصدد، يجري تكثيف المبادرات العامة لتوفير التعليم لأكثر عدد ممكن من الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع. ومن الأولويات الهامة للحكومة أيضاً أن تبذل جهوداً كبيرة لتمكين جميع الأطفال، حتى أولئك الذين يعيشون في مخيمات المشردين، من الحصول على تعليم لائق.

وفيما يتعلق بموضوع الأمن، من المدهش أن تقرير الأمين العام، في سياق الرواية الوقائية، لم يشر إلى النداء الذي وجهته مالي إلى مجلس الأمن في ١٥ آب/أغسطس فيما يتعلق بمحاولات زعزعة الاستقرار والانتهاكات المتكررة لمجالها الجوي من جانب القوات الفرنسية (انظر S/2022/622). وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن تلك الأعمال العدوانية البالغة الخطورة تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونعتقد أن هذه الأعمال يجب ألا تمر دون مساءلة، ومجلس الأمن مدعو بقوة إلى العمل في مالي وأماكن أخرى في أفريقيا. ولهذا السبب تكرر الحكومة طلبها عقد جلسة محددة لمجلس الأمن، تتيح لها الفرصة لتقديم أدلة ملموسة على ازدواجية فرنسا وتجسسها وزعزعتها لاستقرار ضد مالي، بما في ذلك تبادل المعلومات الاستخبارية وإنزال معدات عسكرية إلى منظمات إجرامية، تشكل مصدر انعدام الأمن والعنف ضد سكاننا المدنيين، الذين يتوقعون من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ودعونا أيضاً إلى إطلاع الرأي العام الوطني والدولي ولو لمرة واحدة على الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار وانتشار الإرهاب في منطقة الساحل ودوافعه. وتستثمر مالي الحرب بالوكالة التي تشن ضدها، فضلاً عن محاولات منع عقد اجتماع محدد، يكشف الحقيقة حول ما يحدث في ذلك الجزء من منطقة الساحل. وعلى أي حال، تحتفظ حكومة مالي بالحق في اللجوء إلى الدفاع عن النفس،

في مالي، في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على إدماج ٢٦ ٠٠٠ المقاتلين السابقين بحلول عام ٢٠٢٤.

وأرحب أيضاً بالمشاركة النشطة والهامة المتزايدة للنساء والشباب في عملية السلام. وتعمل حكومة مالي باستمرار على تعزيز السلام والتعايش، كما يتضح من الأسبوع الأول للمصالحة الوطنية، الذي عقد الشهر الماضي في جميع أنحاء البلد وفي الشتات.

وعلى غرار الأمين العام، أعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية. وألاحظ جيداً الشواغل المعرب عنها حول هذه الطاولة، والتي أتشاطر الكثير منها. غير أن التقرير قيد الاستعراض كان يمكن أن يكون أكثر موضوعية لو أنه قدم مزيداً من المعلومات عن الجهود التي تبذلها الحكومة والتقدم الذي أحرزته لتأمين الأراضي الوطنية وحماية السكان المدنيين.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، شنت قوات الدفاع والأمن المالية عمليات عسكرية واسعة النطاق دمرت ملاذات إرهابية كبرى، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، وحررت عدة مناطق، ويسرت عودة النازحين إلى ديارهم. وتلك الزيادة في قوام قوات الدفاع والأمن إنجاز ملموس يلقي ترحيباً كبيراً من السكان. ولا تزال الحكومة مصممة على منع الهجمات العشوائية والأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين والتصدي لها.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر العديد من المتكلمين، اعتمدت الحكومة استراتيجية متكاملة لوسط البلد، تشمل، فضلاً عن الجوانب الأمنية البحتة، نهجاً للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يعني أن السلطات المالية تدرك تماماً أن الاستجابة الأمنية وحدها لن تكون كافية لاستعادة السلام والاستقرار في بلدنا، وأنه من الضروري تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية يمكن أن توفر الفرص والآفاق للسكان، في قطاعات معينة معرضة للتأثيرات الضارة للجماعات الإرهابية.

وعلى نفس المنوال، تلتزم الحكومة بشكل كامل باستعادة سلطة الدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان في المناطق

التلاعب من جانب المصالح الخارجية. وفي هذا الصدد، تلاحظ حكومة مالي بأسف أن فريق خبراء اللجنة المنشأ عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن مالي، يتجاوز بشكل متزايد ولايته من حيث جوهر المسائل التي يتعين النظر فيها ومنطقة عملياته، التي تقتصر فقط على المناطق الشمالية من بلدنا المشمولة في تنفيذ الاتفاق. لقد تعاونت الحكومة على الدوام بحسن نية مع الآليات المتصلة بنظام الجزاءات، ولا سيما اللجنة، التي تربطنا بها علاقة جيدة. بيد أننا ننظر في إعادة تقييم تعاوننا مع فريق الخبراء في ضوء امتثاله للشروط الدقيقة لولايته. وقد كتبنا إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بتلك المسألة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال حكومة مالي تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة غير المستقرة للاجئين الماليين في البلدان المجاورة، الذين أود أن أشكرهم على كرم ضيافتهم تجاه شعبنا. ولا تزال الحكومة أيضاً تولي الاهتمام لحالة الآلاف من المشردين داخليا، بمن فيهم أطفالهم، في سياق بدء العام الدراسي. إننا نشعر بقلق أكبر لأنه، كما ذكر الممثل الخاص أنفا، لم يتم جمع سوى ٣٠ في المائة من الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ومع ذلك، أود أن أؤكد لمواطنينا في تلك الحالة الصعبة أن حكومة مالي ستواصل العمل على تهيئة الظروف ليس فقط لرعايتهم الكافية على أرض الواقع، ولكن أيضاً، وقبل كل شيء، لتيسير عودتهم الآمنة، ولا سيما عودتهم الكريمة، إلى أماكنهم الأصلية.

لقد أحطت علماً أيضاً بكلمات وملاحظات أعضاء المجلس بشأن التحديات التشغيلية التي تواجه البعثة. اتخذت حكومة مالي ترتيبات لتولي زمام المسؤولية بعد رحيل قوة برخان الفرنسية، ولا يوجد فراغ أمني في هذا الصدد. ولذلك، ندعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى التعاون الكامل معنا لجعل أعمالنا المشتركة في الميدان أكثر فعالية.

بناءً على ذلك، أود أن يفهم أعضاء المجلس أنه خلافاً لما تم إبلاغهم به، ليست لدينا رغبة في تقييد تحركات البعثة. وبدلاً من ذلك، نرغب حكومة مالي في تأكيد سيادة مالي على تراب البلد والتنسيق والعمل في شراكة مع البعثة، مع مراعاة السياق الجديد.

وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والرسالة رقم ٤٤٤/وزارة الخارجية والتعاون الدولي، المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الموجهة من حكومة مالي إلى مجلس الأمن. ولذلك، تحتفظ مالي بالحق في الدفاع عن النفس إذا استمرت فرنسا في تقويض سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية وأمنه الوطني.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، أرحب بانخفاض عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، وخلافاً للدعوات التي لا أساس لها من الصحة والمتعمدة، فإن العمليات العسكرية لقوات الدفاع والأمن المالية تُجري في امتثال صارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ووفقاً لسياسة عدم التسامح مطلقاً، نظرت حكومة مالي، من خلال نظام القضاء العسكري، في عدة قضايا تتعلق بجرائم تقع ضمن اختصاص المحاكم العسكرية، وفُتحت العديد من الإجراءات القانونية في هذا الصدد، وتقوم المحكمة العسكرية حالياً بالتحقيق في بعضها. وبالإضافة إلى تلك التدابير، تم الشروع في تحقيقات سعياء وراء الحقيقة، ويجري تنقيح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون القضاء العسكري لمعالجة هذه الحالة.

وأرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عقد الجلسة الثانية لمحكمة موبتي العسكرية وثلاث جلسات استماع أخرى في الولاية القضائية لوينتزا، فضلاً عن مساهمتها في تحسين ظروف الاحتجاز والأمن في بعض السجون في وسط البلد.

ولا بد لي أيضاً من القول إن للعدالة شروطها، التي تتطلب أن تكون الادعاءات الواردة في التقرير، وهي ليست إنجيلاً، مدعومة بأدلة موضوعية، أو على الأقل، أن تكون مدعومة بالأدلة من حيث المبدأ، وهذا ليس هو الحال دائماً في التقرير. ومع ذلك، فإنني أكرر بشدة أن حكومة مالي لا تزال تعارض بقوة التلاعب بمسألة حقوق الإنسان وتسييسها لأغراض زعزعة الاستقرار والترهيب والابتزاز.

ومن المؤسف أيضاً أن بعض آليات الأمم المتحدة، التي يُفترض أنها أنشئت لمساعدة البلدان التي تعاني من الأزمات، تخضع لنفس

الواردة في الوثيقة MINUSMA/PROT/NV/226/2022، المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٢، والتي أثبتت البعثة نفسها مرة أخرى أن من الواضح عدم وجود صلة بين البعثة والجنود الـ ٤٩ الذين وصلوا إلى الأراضي المالية. وأكرر ذلك لممثلي النرويج والبلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن وألبانيا. وأعتقد أن المتحدث باسم الأمين العام ذكر أيضا بوضوح شديد في ١٢ تموز/يوليه أنه لا توجد صلة، مشددا على هذه النقطة.

أعتقد أنه ينبغي أن يكون واضحا جدا في أذهان أعضاء المجلس أن هذه القوات لم تكن من قوات الأمم المتحدة. وتتم الموافقة على جميع قوات الأمم المتحدة التي تصل إلى مالي وتتبع البروتوكول وتيسير عملها. وحتى خلال الحادث الذي وقع أمس، تم منح الإذن في غضون ساعات قليلة لإجلاء الجنود. ولذلك، أعتقد أن علينا ألا نخلط بين المسائل.

ينظر النظام القضائي المالي في هذه القضية التي لا تهم الأمم المتحدة. ولكن على الرغم من الاختلالات ومواطن القصور التي اعترفت بها الأمم المتحدة وكوت ديفوار، ما برحت حكومة مالي تقول إنها منفتحة على حل سياسي ودبلوماسي، ولا سيما من خلال وساطة رئيس جمهورية توغو، بروح علاقات الأخوة وحسن الجوار التي كانت قائمة دائما بين مالي وكوت ديفوار. ونحن، أولا وأخيرا، بلدان شقيقة. وقد أدت هذه الوساطة بالفعل إلى إطلاق سراح ثلاث مجندات، لأسباب إنسانية.

بيد أنه من أجل إعطاء العملية الدبلوماسية كل فرصة للنجاح، تدعو مالي مختلف الأطراف المعنية إلى تجنب أي تحيز واتباع نهج بناء نحو إيجاد حل. وهذا ما نتوقعه من شركائنا، بل أيضا ما نتوقعه من الأمم المتحدة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الشعب المالي قرر أن يمسك بزمام مصيره بنفسه. ويؤيد الشعب المالي تأييدا تاما الحكومة الانتقالية في الإصلاحات السياسية والمؤسسية الجارية، وفي الجهود والأعمال التي يجري الاضطلاع بها لتأمين أراضيها الوطنية، وفي

اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير لأسباب تتعلق أساسا بالأمن القومي، عقب وصول قوات أجنبية، بدون أساس قانوني، تقدم نفسها تحت راية الأمم المتحدة، وهو أمر يبعث على القلق العميق. وينبغي أن يكون هذا مصدر قلق للمجلس. وكان تعليق التناوب الذي أعقب ذلك مؤقتا فقط؛ وقد ألغيت على الفور، كما ذكر الممثل الخاص، عقب إنشاء إطار تشاوري دائم رفيع المستوى بين حكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يضم ما لا يقل عن سبعة أعضاء من الحكومة، مما يدل على التزامنا بالعمل مع البعثة لإيجاد حلول. وقد مكن الإطار من حل مسائل التناوب، وبما أن الإطار دائم، سيمكن أيضا من إيجاد حلول للصعوبات الأخرى التي قد تنشأ لدى للبعثة. ومهما يكن من أمر، سنكون دائما متاحين للنظر في الحلول معا.

بغية إعداد الاستعراض الاستراتيجي، جعلت حكومة مالي من أولوياتها إعادة تركيز البعثة على أسس وجودها في مالي، ولا سيما دعم استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتحسين تنسيق عمل البعثة مع سلطات مالي.

أفهم أنه فيما يتعلق بعمل البعثة، يعتقد ممثل فرنسا أن هناك تقديرا أكبر للبعثة في المناطق النائية من بلدنا. وأود أن أذكره بشعار مالي: "شعب واحد، إيمان واحد". لا توجد منطقة يرضي فيها الماليون من الشمال والماليون من الجنوب بمعارضة بعضهم البعض. ولكنني أعتقد أن المشاعر التي يعبر عنها أبناء مالي تجاه البعثة في المناطق الداخلية من البلد ليس لها غرض آخر سوى تشجيع البعثة على الاضطلاع الكامل بولايتها، وهي استعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي المالية. وأكرر مرة أخرى أن مالي ملتزمة التزاما كاملا بالتعاون مع البعثة في الوفاء بولايتها وفي احترام سيادة بلدنا.

كذلك أثار بعض أعضاء المجلس مسألة الوصول غير القانوني وغير المأذون به للقوات المدججة بالسلاح من كوت ديفوار. وقد أثار ذلك تعليقات حول هذه الطاولة وحتى خارج هذه القاعة. وألاحظ مع الأسف أن تقرير الأمين العام مرة أخرى لا يتطرق إلى المذكرة الشفوية

إعادة الانتشار هذه في ١٧ شباط/فبراير بعد مشاورات متعمقة مع جميع الشركاء المنخرطين في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. واستند التقرير إلى ملاحظة مفادها أن الظروف السياسية والتشغيلية لمواصلة مشاركتها في مالي لم تعد متوفرة. وقد أبلغت فرنسا المجلس بذلك.

ولطالما أبدينا شفافية تجاه المجتمع الدولي منذ تدخلنا العسكري في مالي في عام ٢٠١٣ - وهو تدخل استند إلى طلب من السلطات المالية.

وتؤسفني عميق الأسف في ذلك السياق الاتهامات الخطيرة والباطلة التي ظلت توجهها السلطات الانتقالية في مالي مرارا وتكرارا ضد فرنسا. وأود أن أذكر المجلس بأن فرنسا ملتزمة تجاه مالي منذ تسع سنوات - بناء على طلب البلد - بمكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة، وأن ٥٩ جنديا فرنسيا دفعوا حياتهم ثمنا في تلك المكافحة.

ولم تنتهك فرنسا المجال الجوي المالي على الإطلاق. وإنني أدین رسميا أي انتهاك للإطار القانوني الثنائي. وتمثل فرنسا لأحكام الاتفاق الذي أبرم بتبادل الرسائل في عام ٢٠١٣، على الرغم من شجب مالي لهذا الاتفاق بصورة انفرادية وغير مبررة في ٢ أيار/مايو. وستظل فرنسا ملتزمة تجاه منطقة الساحل وخليج غينيا ومنطقة بحيرة تشاد، إلى جانب جميع الدول المسؤولة التي تختار مكافحة الإرهاب وتحترم الاستقرار والتعايش بين المجتمعات. وسنواصل مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع جميع شركائنا. وسنواصل كذلك دعم السكان المدنيين، وهم أول ضحايا الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أعتذر حقا عن اضطراري لأخذ الكلمة، إذ أنني اعتقدت أن الجلسة قد انتهت. ولن أخوض في التفاصيل للرد على التصريحات التي أدلى بها ممثل فرنسا. غير أنني أعتقد أن إدلائه ببيان آخر يبرهن مرة أخرى على أنه ينبغي لمجلس الأمن عقد الجلسة التي طلبتها مالي حتى نتمكن من عرض تلك العناصر، إذ لم نتح لنا الفرصة للقيام بذلك.

حماية الناس والممتلكات، وفي توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. ولتعزيز هذا الدعم غير المشروط، تعمل الحكومة على تنظيم انتخابات عامة وشفافة وذات مصداقية تمثل نهاية الفترة الانتقالية في آذار/مارس ٢٠٢٤، يليها الانتقال السلمي للسلطة إلى السلطات المنتخبة الجديدة.

يقدر الشعب المالي بأسره الدعم والمساعدة التي يتلقاها من جميع شركائنا - وسأقول ذلك مرة أخرى، جميع شركائنا - في تنفيذ المشاريع الرئيسية لمستقبل بلدا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالمبادئ الرئيسية التي أرساها فخامة العقيد عاصمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة، والتي توجه العمل العام في مالي. ومن المهم أن نكرر التأكيد على هذه المبادئ لأنها ستوجه تفاعلنا مع المجلس وكذلك مع الشركاء الآخرين، وهي: أولا، احترام سيادة مالي؛ ثانيا، احترام الخيارات الاستراتيجية والشركاء الذين تختارهم مالي؛ وثالثا، مراعاة المصالح الحيوية للشعب المالي في جميع القرارات التي سيتم اتخاذها.

أختمم بياني بالتأكيد مجددا على امتنان شعب مالي وحكومتها للدعم المستمر من الأمم المتحدة وجميع الشركاء الذين قدموا يد العون لبلدي. وأشيد بذكرى جميع ضحايا أزمة مالي الذين فقدوا أرواحهم في مالي، من مدنيين وعسكريين، سواء أكانوا من أبناء مالي أو أجانب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضع الأمور في نصابها الصحيح بعد الاتهامات الكاذبة والتشهيرية التي وجهتها الحكومة الانتقالية في مالي في مرفق الرسالة التي أحييت إلى مجلس الأمن في ١٥ آب/أغسطس (S/2022/622) وكررها وزير خارجية مالي من فوره في المجلس.

أود أن أذكر بأن إعادة نشر عملية برخان خارج الأراضي المالية انتهت في ١٥ آب/أغسطس بمغادرة آخر جندي فرنسي أرض مالي. وقد أحيل البلاغ الصادر بهذه المناسبة عن رئاسة الجمهورية الفرنسية إلى أعضاء مجلس الأمن (S/2022/625، المرفق). وتقرر إجراء مناورة

وآمل في أن توافق فرنسا الآن، بعد أن بدأت في تناول هذه المسألة، على عقد هذه الجلسة في أقرب وقت ممكن. وستقدم دولة مالي إلى المجلس والعالم دليلا ماديا وملموسا على ما نطرحه. فمصادقية مالي على المحك، ونحن لا ندلي بهذه التصريحات باستخفاف. إننا نعلم أننا نتكلم عن أعمال بالغة الخطورة وأن تصريحاتنا تعرض مسؤولية دولة مالي ومصادقيتها للخطر. ولذلك، آمل أن تكون فرنسا الآن هي التي تطلب عقد تلك الجلسة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.